٢-٠٥٥١-١٥١٥-١٩٩٧

النهار ١٩٩٧/١٠/١٠

منظمة العفو الدولية تخشى في لبنان مزيداً من تدهور حقوق الانسان

أعربت منظمة العفو الدولية عن مخاوفها من "تعرض وضع حقوق الانسان في لبنان لمزيد من التدهور بسبب تذرع السلطات بدواعي الامن والحاجة الى فرض سلطة الدولة".

جاء ذلك في تقرير للمنظمة تلته المستشارة القانونية فيها كريمة بنون في مؤتمر صحافي عقد في مقر نقابة الصحافة في بيروت، في حضور نقيب الصحافة محمد البعلبكي ومندوب المنظمة الباحث المصري عبد السلام سيد احمد واعلاميين.

واعتبرت المنظمة ان "هذا التشديد على اعتبارات الامن والنظام يفتح الباب امام وقوع انتهاكات لحقوق الانسان، مع حصول بعض التطورات التي تبعث على القلق منذ انتهاء الحرب الاهلية، الذي خلق مناخا مؤاتيا لترسيخ احترام حقوق الانسان وتعزيزها. ولكن الحكومة لم تستغل هذا المناخ للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في الماضي والحيلولة دون اعتقال اشخاص لدواع سياسية بشكل تعسفي ووقف ممارسات التعذيب والمعاملة السيئة وانتهاك الحق في محاكمة عادلة وتوسيع نطاق عقوبة الاعدام. وهذه بوادر مقلقة قد تولد آثارا بعيدة المدى على المواطنين اللبنانيين".

بنّون تتلو تقرير المنظمة يحوطها البعلبكي وسيد احمد. (ابرهيم الطويل)

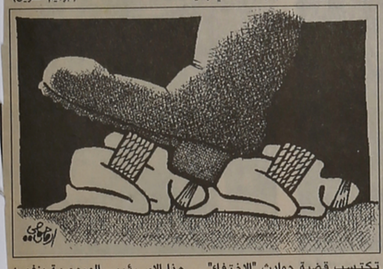

وتابع التقرير الموضوع بالانكليزية: "رغم وجود آليات ملزمة تتيح للبنان الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الانسان بموجب القانون والدستور اللبنانيين ومقتضى المواثيق الدولية، تواصل السلطات اعتقال اشخاص بصورة تعسفية لقيامهم بالتعبير عن آرائهم سلميا.

منذ عام ١٩٩٠ قبض على مئات الاشخاص لأسباب سياسية او لدواع أمنية، على أيدي الجيش وقوات الامن والشرطة العسكرية اللبنانية وافراد القوات العسكرية السورية في لبنان. واستهدف اعضاء جماعات سياسية، دونما اعتبار لحقوقهم التي يكفلها القانون الدولي والقانون اللبناني نفسه".

وسائل تعذيب

ولفت التقرير في انتقاده وسائل تعذيب السجناء، الى ما رواه احد اعضاء "حزب القوات اللبنانية" عما تعرض له اثر القبض عليه عام ١٩٩٤ قال: "اعتقلت وتعرضت للتعذيب ثم اطلقت بدون سبب او مبرر قانوني ومن دون اتباع الاجراءات الواجبة. وحذروني عند الافراج عني من العمل في السياسة او الاشتراك في اي انشطة اجتماعية او حتى في النوادي والانضمام الى اي تجمع عادي بين الاصدقاء، والا فسوف يقبضون علي مرة اخرى".

سياسي آخر اعتقل عام ١٩٩٥ وظل في المعتقل الى عام ١٩٩٦ وعانى عزلة عن العالم الخارجي فترة طويلة، ادلى بشهادة لمنظمة العفو الدولية وقال: "امضيت مدى شهرين و١٧ يوما تعذيبا بدنيا ونفسيا باشكال مختلفة، كالتعذيب بأسلوب "الاروجوما والبلانكو" (التعليق من الرسغين بعد تكبيلهما معا خلف الظهر) والصعق بالصدمات الكهربائية على مختلف أجزاء الجسم بما فيه الخصيتان والضرب. وأجبرت على الوقوف ساكنا معصبا خمسة ايام من دون طعام. وعندما خارت قواي تقلوني الى مستشفى مكثت فيه خمسة ايام".

وأوضح التقرير ان هاتين الشهادتين تماثلان شهادات اخرى كثيرة تلقتها منظمة العفو الدولية من معتقلين آخرين اذ قبض على كثيرين ممن اعتقلوا منذ عام ١٩٩٠ من دون اذن رسمي بالقبض عليهم. وكانوا يحتجزون في عزلة عن العالم الخارجي فترات طويلة ولا يسمح لهم بالاتصال بمحاميهم، واحيانا في اماكن لا يصرح باستخدامها كمراكز اعتقال، ومن شأن مثل هذه الظروف للاعتقال ان تجعل المعتقلين فريسة سهلة للتعذيب والمعاملة السيئة.

وقد حوكم المعتقلون محاكمات جائرة اثر المخالفات الاجرائية التي رافقتها ادعاءات التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة. ودين معتقلون سياسيون الذين عرضت منظمة العفو الدولية قضاياهم بعد مثولهم امام محاكم لا تتماشى اجراءاتها مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وصدرت في حقهم أحكام مشددة من بينها احكام الاعدام والسجن المؤبد.

كذلك اصدرت الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٤ قانونا يوسع نطاق عقوبة الاعدام، الامر الذي يتناقض والاتجاه العالمي المتزايد لالغاء هذه العقوبة".

في سوريا

وعن المعتقلين اللبنانيين في سوريا اورد التقرير انه "احتجز ما لا يقل عن ٢٠٠ مواطن لبناني في سوريا ظل معظمهم رهن الاعتقال من دون توجيه تهمة اليهم او محاكمتهم. معظمهم محتجز في عزلة عن العالم الخارجي ويسمح لبعضهم بتلقي زيارات اهاليهم. ويعتقد ان كثيرين منهم اعتقلوا خلال الحرب الاهلية، اما على ايدي القوات السورية نفسها او على ايدي الميليشيات اللبنانية المتحالفة مع سوريا. بينما قبض على بعضهم بعد انتهاء الحرب الاهلية (اذ ١٩٩٠)".

وطلبت منظمة العفو الدولية من السلطات اللبنانية والسورية ايضاحات عن الاجراءات التي تجيز لأفراد القوات السورية المرابطة في لبنان القبض على مواطنين لبنانيين ثم احتجازهم في سوريا "ولكننا لم نتلق اي رد، ويبدو ان عمليات الاعتقال والاحتجاز تمت بموافقة الحكومة اللبنانية التي يفترض ان تحقق في كل حال من حالات المعتقلين واتخاذ ما يلزم من اجراءات لضمان حقوق مواطنيها.

ومع تقاعس الحكومة اللبنانية عن التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت خلال الحرب اللبنانية، تكتسب قضية حوادث "الاختفاء" والخطف أهمية قصوى".

ورأى التقرير انه "يتعين على الحكومة اللبنانية تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لتحديد مصير الذين فقدوا بعد خطفهم على أيدي الاطراف المتحاربين وان تمنح اللجنة صلاحيات تحديد تعويضات ملائمة للضحايا وذويها. لما للأمر من أهمية، ليس للضحايا واقاربهم فحسب، بل لاعتبارها مؤشرا مهما الى ان مرتكبي الانتهاكات سوف يحاسبون على افعالهم مستقبلا".

توصيات ومتابعة

واختتمت المنظمة تقريرها بمجموعة توصيات الى السلطات اللبنانية تتضمن اجراءات "لمنع عمليات الاختفاء التعسفي ووضع حد لممارسة التعذيب والمعاملة السيئة، وضمان تأمين محاكمات عادلة للسجناء السياسيين والكف عن استخدام عقوبة الاعدام".

وأجاب سيد أحمد عن اسئلة الصحافيين، قال: "ان وفودا رسمية انتدبتها المنظمة زارت سوريا عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ وقدمت لائحة بأسماء مواطنين سوريين ولبنانيين الى وزيري الداخلية والدفاع السوريين ولكنهما لم تصل الي المرتين على اي ايضاحات من المسؤولين السوريين".

وردا على سؤال عن مدى تأثير تحرك المنظمة وفاعليته اجاب انها "لا تملك آلية التنفيذ وتعمل عبر المنظمات الدولية التي ترعى حقوق الانسان كالامم المتحدة وغيرها، فهي تقدم تقارير مبنية على معلومات اكيدة ودقيقة مستقاة من مصادر مختلفة لا تدوّن الا بعد التحقق منها والقيام بزيارات ميدانية".

وأشار الى ان "نشر هذا التقرير في بيروت يعني الكثير للمنظمة". وطلب من وسائل الاعلام القيام بدورها في وضع هذه المعطيات بين ايدي الرأي العام".

وردا على سؤال هل ينوي الوفد مقابلة المسؤولين اللبنانيين قال: "يقابل الرؤساء عادة وفد يترأسه الامين العام للمنظمة، ونحن لم نحاول الاجتماع بهم ولم نطلب ذلك ولكننا حصلنا على وعود منهم بالاهتمام بتقريرنا كما يجب وعدم اهماله. ونأمل في ان يتحقق ذلك".

وسئل هل ان المنظمة تملك لائحة باسماء المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية وهل في الامكان الكشف عنها وعن العدد الحقيقي للمعتقلين، فأجاب، "اقر رسميا بوجود ٢٢٥ شخصا. ولقد كشف هذا الامر رئيس الجمهورية بنفسه في مؤتمر صحافي سابق. نعتقد ان العدد اكبر بكثير، ولكننا لا نملك اي لوائح بالاسماء. فالسلطات السورية افادتنا بمعلومات ضئيلة جدا عن عدد قليل جدا من الافراد".

وما هي البدائل اذا فشل الحوار مع السلطات السورية؟ اجاب: "سنكرر المحاولات ونقدم تقارير عن سير الحوار الى لجنة حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة".

وأشار مندوب المنظمة سيد احمد الى ان المعلومات الموجودة في التقرير سبق ان قدمت الى السلطات اللبنانية المعنية بتنفيذ القانون، وذلك في شكل رسائل ومذكرات سلمت الى السلطة في ايلول ١٩٩٦ قبل التقدم بالتقرير الى لجنة حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة في نيسان الماضي.

نداء أهالٍ

وميز المؤتمر الصحافي حضور لافت لعدد من اهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، من آباء وأمهات وأخوات تلت احداهن نداء موجعا الى المنظمة باسم المجموعة هنا نصه:

"سنوات طويلة من الانكار والنفي مرت قبل ان تتدول قضية المعتقلين في السجون السورية من قضية شائكة غير مرغوب البحث فيها الى قضية قانونية بحتة، وخصوصا بعد توقيع معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الحكومتين السورية واللبنانية، وبعد اعتراف رئيس الجمهورية في مؤتمره الصحافي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٦ بوجود ٢١٠ معتقلين في السجون السورية.

اننا نناشد منظمة العفو الدولية وكل المنظمات المعنية بحقوق الانسان العمل مع الحكومة اللبنانية من اجل ما يأتي:

– اعلان اسماء جميع المعتقلين وامكان وجودهم.

– اطلاق المعتقلين الابرياء وتحويل المتهمين منهم على المحاكم اللبنانية من اجل محاكمتهم وفقا للقوانين اللبنانية.

– الطلب من نقابة المحامين التحرك الفوري من اجل الحصول على لوائح الاتهام ومن ثم تعيين محامين للدفاع عنهم بحسب ما تنص عليه القوانين اللبنانية.

– الطلب من الصحافة اللبنانية ووسائل الاعلام اعطاء الموضوع حقه من اجل المساعدة في تسريع ايجاد مخرج لهذه المشكلة التي تعانيها عشرات العائلات اللبنانية".

قتيل وجريحان بحادث سير

سيارة "النيسان" التي سقطت فيها قتيلة وجريحة.

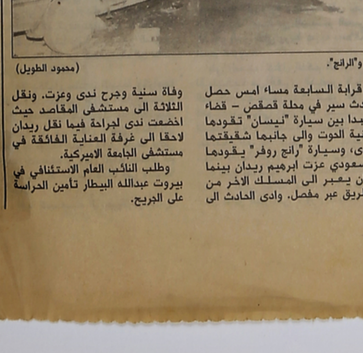

... و"الرانج".

(محمود الطويل)

قرابة السابعة مساء امس حصل حادث سير في محلة قصقص – قضاء بعبدا بين سيارة "نيسان" تقودها سنية الدوت والى جانبها شقيقتها ندى، وسيارة "رانج روفر" يقودها السعودي عزت ابرهيم ريدان بينما كان يعبر الى المسلك الاخر من الطريق عبر مفصل. وادى الحادث الى وفاة سنية وجرح ندى وعزت. ونقل الثلاثة الى مستشفى المقاصد حيث اخضعت ندى لجراحة فيما نقل ريدان لاحقا الى غرفة العناية الفائقة في مستشفى الجامعة الاميركية.

وطلب النائب العام الاستئنافي في بيروت عبدالله البيطار تأمين الحراسة على الجريح.